

Distr.: General
22 June 2010
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخططة الاستراتيجية والميزانية البرنامجية

الدورة السادسة والخمسون

جنيف، ٦-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويلها

تقرير الأمين العام للأونكتاد

موجز تنفيذي

في عام ٢٠٠٩ ظل إنفاق الأونكتاد على التعاون التقني مرتفعاً فبلغ ٣٨,٨ مليون دولار، وهو أعلى مستوى له إطلاقاً. وانكشفت المساهمات الشاملة في الصناديق الاستثنائية بنسبة ١٢ في المائة. وكانت مساهمات البلدان النامية تمثل ٣٣ في المائة من مجموع المساهمات في الصناديق الاستثنائية. وبلغت النفقات على المشاريع القطرية ٤٧ في المائة من مجموع الإنفاق في حين كانت النفقات على المشاريع القطرية تمثل ٤٢ في المائة من مجموع الإنفاق. وظل تنفيذ التعاون التقني لدعم أقل البلدان نمواً مستقراً بنسبة ٤١ في المائة. وظل النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا) أكبر برنامج للتعاون التقني أكبر نشاط للأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية، وجاء بعده نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس). ويستأثر هذان البرنامجان بنسبة ٤٧ في المائة من مجموع إنفاق الأونكتاد على مشاريع التعاون التقني الجديدة. واستمرت الإجراءات المتخذة لدعم تنفيذ اتفاق أكرا وقرارات مجلس التجارة والتنمية بغرض تعزيز تأثير الأنشطة التشغيلية للأونكتاد. وزادت الأنشطة المبذولة لدعم الانسجام على صعيد المنظومة. واستمر الأونكتاد يضطلع بدور القيادة في مجموعة مجلس الأمم المتحدة للرؤساء التنفيذيين المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية. وتنشط هذه المجموعة الآن في أكثر من ٢٠ بلداً وتساهم في الانسجام على صعيد المنظومة كلها على الصعيد القطري كأداة لتعزيز التجارة والمساعدة المتصلة بالتجارة من منظومة الأمم المتحدة تمشياً مع استراتيجيات التنمية الوطنية.

مقدمة

- ١- أعدّ هذا التقرير ليسهل على مجلس التجارة والتنمية إجراء استعراضه السنوي على مستوى السياسات ويتناول فيه أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في عام ٢٠٠٩.
- ٢- وسيقدم هذا التقرير أيضاً إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة الاستراتيجية والميزانية البرنامجية لأغراض استعراضها لأنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد، وذلك وفقاً لأحكام منها الفقرة ٢٢٠ من اتفاق أكرام وقرري مجلس التجارة والتنمية ٤٩٥ (د-٥٥) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و٤٩٨ (د-٥٦) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. والفقرة ٢٢٠ من اتفاق أكرام وقرري المجلس المذكورين أعلاه توصي جميعها بضرورة وجود تفاعل أكثر تنظيمياً بين الأمانة والمستفيدين والمانحين المحتملين في إطار الفرقة العاملة، وهي الآلية الرئيسية للتشاور بين الدول الأعضاء بشأن جميع القضايا المتعلقة بالتعاون التقني. وتؤدي الفرقة العاملة هذه المهمة أيضاً وفقاً لاختصاصاتها الجديدة المتفق عليها مؤخراً وجاء فيها أنها "ستستعرض المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد بغرض تحسين فعاليتها، في جملة أمور، وزيادة الشفافية وتقاسم الخبرات الناجحة وتشجيع الاتصال بالمتلقين المحتملين".
- ٣- واستمر نطاق أنشطة التعاون التقني للأونكتاد وتركيزها خلال عام ٢٠٠٩ يتأثران بنهج المسار المزدوج المطبق في السنوات القليلة الماضية استجابة لعملية إصلاح الأمم المتحدة على صعيد المنظومة. ومع أن تقديم خدمات التعاون التقني إلى البلدان والمناطق المستفيدة استمر بالطريقة التقليدية فقد واصل الأونكتاد جهوده لتقديم خدمات الدعم على الصعيد الوطني بطريقة أكثر تنظيمياً في إطار وسياسات الإصلاح في الأمم المتحدة ونهج "أمم متحدة واحدة"، بما في ذلك مبادرات تمكين الأونكتاد من المشاركة في تلك العملية. ويتضمن هذا التقرير معلومات عن كلا أنشطة التعاون التقني على صعيد الأونكتاد وأنشطة التنفيذ ككيان واحد. وطوال عام ٢٠٠٩ قام الأونكتاد، باعتباره الوكالة الرائدة في مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية ببذل جهود خاصة لكفالة انسجام الأنشطة المشتركة والملكية الوطنية للتعاون التقني المتصل بالتجارة الذي تنفذه المجموعة على الصعيد القطري بغرض تعظيم فعالية خبرة الأمم المتحدة في هذا الميدان.

أولاً - مصادر تمويل التعاون التقني للأونكتاد

- ٤- كما حدث في السنوات السابقة، استمرت أنشطة التعاون التقني للأونكتاد تستمد التمويل من ثلاثة مصادر رئيسية: الصناديق الاستثنائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والميزانية البرنامجية للأمم المتحدة.

الجدول ١
مجموع نفقات الأونكتاد على التعاون التقني ومصادر الأموال،
٢٠٠٦-٢٠٠٩^(١)
(بملايين الدولارات والنسب المئوية)

التغير مقارنة بالسنة الماضية (بالنسبة المئوية)	النسبة المئوية من المجموع	٢٠٠٩				٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
		المبلغ	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨				
١٢,١-	٣,٦	١,٤	١,٦	١,٢	١,٤	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
٠,٤	٩٠,٣	٣٥,٠	٣٤,٩	٢٧,٨	٣٢,٢	الصناديق الاستثمارية		
٣٠,٢	٦,١	٢,٤	١,٨	٢,٥	١,٧	الميزانية البرنامجية وحساب التنمية		
	١٠٠	٣٨,٨	٣٨,٣	٣١,٥	٣٥,٢	المجموع		

ألف - مساهمات الصناديق الاستثمارية

٥- تقدم مساهمات الصناديق الاستثمارية على أساس طوعي من آحاد الحكومات والجهات المانحة المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية وقطاع المشاريع التجارية والمؤسسات (انظر الرسم البياني ١). ويساهم أكثر من ١٠٠ جهة مانحة ثنائية وعدد من المانحين المتعددي الأطراف والمنظمات الأخرى في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد. وفي عام ٢٠٠٩، بلغت المساهمات في الصناديق الاستثمارية ٢٩,٨ مليون دولار، وهو ما يظهر هبوطاً بالقيمة الاسمية يبلغ ١٢ في المائة مقارنة بالسنة الماضية. وهذا المبلغ الذي يعيد مستوى المساهمات إلى ما كان عليه في عام ٢٠٠٦، ينبغي تقييمه في ضوء الأزمة الجارية التي أثرت على المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من معظم المتبرعين. وفي عام ٢٠٠٩ انخفضت المساهمات من البلدان المتقدمة، التي كانت تبلغ ١٣,٧ مليون دولار، بنسبة ١٣ في المائة تقريباً مقارنة بعام ٢٠٠٨. والبلدان المتقدمة مصدر هام من مصادر تمويل الصناديق الاستثمارية للأونكتاد حيث تأتي منها ٤٥,٧ في المائة من هذه المساهمات في عام ٢٠٠٩. والرقم المسجل في عام ٢٠٠٩ هو أقل رقم منذ عام ٢٠٠٤. وكانت البلدان المتقدمة الخمسة عشر التي ساهمت أكبر مساهمة في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد في فترة السنوات الأربع ٢٠٠٦-٢٠٠٩ هي، حسب ترتيب مساهمتها التراكمية: النرويج والمملكة المتحدة والسويد وسويسرا وإسبانيا وفرنسا وألمانيا وفنلندا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا ولكسمبورغ وإيطاليا وآيرلندا وكندا والنمسا.

الجدول ٢

المساهمات في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، ٢٠٠٦-٢٠٠٩ (أ)

(بآلاف الدولارات)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
١٣ ٦٥٨	١٥ ٦٥٩	٢١ ٢٧٣	١٦ ٢٦٢	البلدان المتقدمة ^(ب)
٩ ٩٦٧	٨ ٥٨٠	٧ ٦٥٦	٩ ١٩٩	البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية ^(ج)
٢ ٥٩٦	٥ ١٧٩	٥ ٣٣٠	٢ ٣٤٣	المفوضية الأوروبية
٢ ٨٥٦	٣ ٦٤٤	١ ٩١٣	١ ٠١٧	منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى ^(د)
٧٨١	٧٨١	٦٧٨	٣٣٠	القطاعات الخاص والعام
٢٩ ٨٥٨	٣٣ ٨٤٤	٣٦ ٨٥١	٢٩ ١٥١	المجموع

(أ) لا تشمل مساهمات الأطراف الثالثة لتقاسم النفقات عن طريق البرنامج الإنمائي.

(ب) لا تشمل المساهمات المخصصة لبرنامج الخبراء المعاونين.

(ج) يتم الاحتفاظ بجزء كبير للأنشطة الجارية في بلدانها والممولة من عوائد القروض أو المنح من المؤسسات المالية الدولية.

(د) لمزيد من التفاصيل انظر الجدول ٩ في المرفق الإحصائي (TD/B/WP/222/Add.2).

٦- وفي عام ٢٠٠٩ زادت مساهمات البلدان النامية إلى الصناديق الاستثمارية للأونكتاد بنسبة ١٦ في المائة، حيث بلغت قرابة ١٠ ملايين دولار. وكانت هذه المساهمات تستأثر بنسبة ٣٣,٣ في المائة من مجموع المساهمات في الصناديق الاستثمارية. وكانت كل مساهمات البلدان النامية تقريباً مدفوعة ذاتياً للأنشطة في بلدانها، وممولة من عائدات القروض أو المنح من المؤسسات المالية الدولية، وذلك أساساً لدعم تنفيذ مشاريع آسيكودا ودمفاس. ومن المهم عند دراسة هذا الرقم ألا يغيب عن البال أن المتوسط لأي مشروع في برنامجي آسيكودا ودمفاس يزيد عن المشاريع الأخرى التي نفذها الأونكتاد وأن هذين البرنامجين يستأثران بنسبة ٤٥ في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك فإن العوائد من المؤسسات المالية الدولية لم تتأثر من ناحية المبدأ بالأزمة بنفس الطريقة التي تأثرت بها المساهمات الثنائية. ويمكن أن تساعد الحجج المذكورة أعلاه في شرح السبب في أن مساهمات البلدان النامية في التعاون التقني للأونكتاد لم تواجه نفس التغيرات التي واجهتها مساهمات البلدان المتقدمة في السنوات القليلة الماضية.

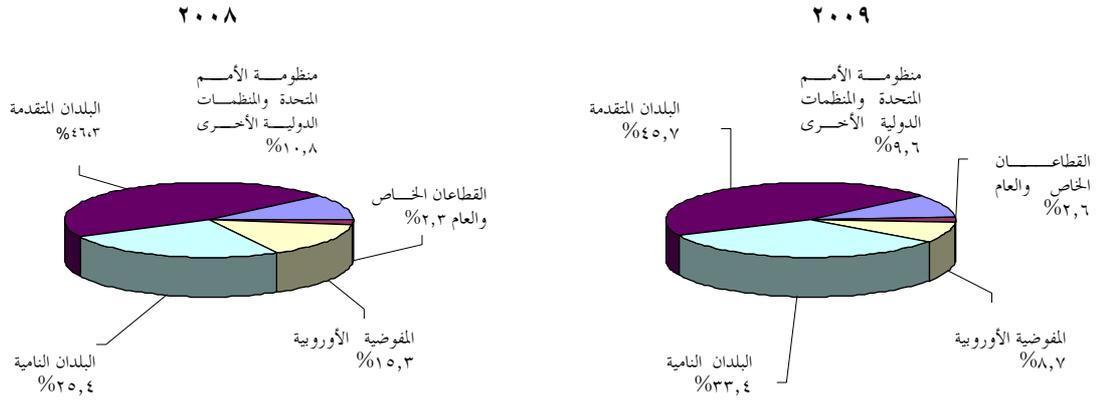
٧- ومن بين الجهات المانحة المتعددة الأطراف ظلت المفوضية الأوروبية هي أكبر متبرع وحيد في الأنشطة التشغيلية للأونكتاد. وبعد سنتين متعاقبتين من الزيادة انخفضت مساهمات المفوضية الأوروبية في عام ٢٠٠٩ إلى مبلغ ٢,٦ مليون دولار، أو ما يمثل ٨,٧ في المائة من مجموع المساهمات في الصناديق الاستثمارية. وكانت المساهمات المقدمة من المفوضية الأوروبية

في ٢٠٠٩ لدعم مشروعين هما مشروع التدريب التجاري في أنغولا ومشروع في إطار نظام آسيكودا في فلسطين.

الرسم البياني ١

مصدر المساهمات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية، ٢٠٠٨-٢٠٠٩

(النسبة المئوية من مجموع التبرعات)



باء - النفقات

٨- ظلت النفقات الشاملة من جميع المصادر الثلاثة لتمويل أنشطة التعاون التقني للأونكتاد - أي الصناديق الاستثمارية والميزانية العادية للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستقرة حيث كانت ٣٨,٣ مليون دولار في ٢٠٠٨ وكانت ٣٨,٨ مليون دولار في ٢٠٠٩. وظلت مساهمات الصناديق الاستثمارية المصدر الأكبر لتمويل أنشطة التعاون التقني للأونكتاد واستأثرت في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٩٠ في المائة من مجموع نفقات الأنشطة التشغيلية للأونكتاد (انظر الرسم البياني ٢)

جيم - برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية

٩- يتم توفير موارد الميزانية البرنامجية بموجب برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وبموجب حساب التنمية - البابان ٢٢ و ٣٤ على التوالي من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ مجموع نفقات الأونكتاد على التعاون التقني من ميزانية البرنامج العادي ٢,٤ مليون دولار تمثل ٦,١ في المائة من مجموع النفقات. ويتضح من رقم عام ٢٠٠٩ حدوث زيادة تصل إلى ٣٠ في المائة تقريباً عن السنة السابقة. وتعود الزيادة أساساً إلى أن تنفيذ المشاريع الخمسة في إطار الشريحة السادسة، التي يقوم الأونكتاد بدور الوكالة المسؤولة عنها، كان قد وصل إلى مرحلة نشطة جداً أثناء عام ٢٠٠٩. وحدثت

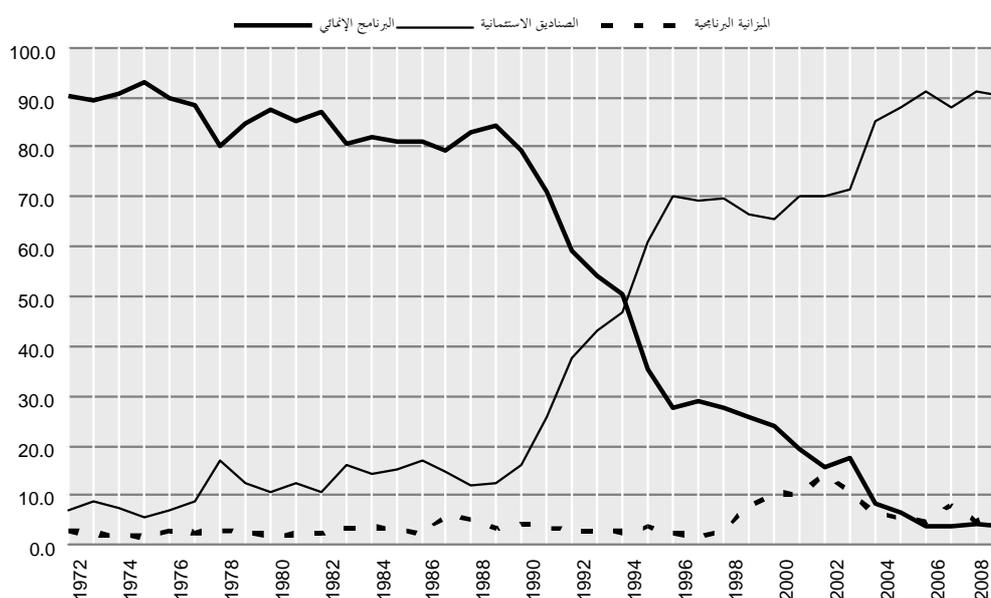
زيادات هامة بصورة خاصة بموجب المشروع لام ٦- "تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنافس في القطاع السياحي في ستة بلدان نامية ضمن المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" وعين ٦- "بناء قدرات إنتاجية في البلدان النامية من أجل النهوض بمشاركتها في سلاسل الإمداد العالمية" والمشروع نون ٦- "النهوض بالسياسات الاقتصادية والتجارية الموجهة نحو النمو دون الإقليمي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا". وقد أغلقت جميع المشاريع تحت الشريحة الرابعة في أوائل عام ٢٠٠٩. ولكن واحداً من المشاريع الأربعة التي تنتمي إلى الشريحة الخامسة استكمل أنشطته في نهاية عام ٢٠٠٩. وتمت الموافقة على التمديد حتى نهاية ٢٠١٠ للمشروع نون ٥- "تنمية القدرات المحلية في أفريقيا لتحديد فرص النمو من خلال تعبئة الموارد".

الرسم البياني ٢

الاتجاهات في تعبئة التمويل للتعاون التقني للأونكتاد، حسب مصدر التمويل،

٢٠٠٩-١٩٧٢

(كنسبة مئوية من مجموع نفقات المشاريع)



١٠- وبموجب اعتماد إضافي من أموال حساب التنمية قررته الجمعية العامة في شباط/فبراير ٢٠٠٨ تمت الموافقة على مشروعين لينفذهما الأونكتاد. بمبلغ يصل مجموعه إلى حوالي ١,١ مليون دولار. وقرب نهائية عام ٢٠٠٩ بدأ تنفيذ هذين المشروعين - وعنوانهما على التوالي "بناء القدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لعلاج الآثار المالية المترتبة على

الصدمة الخارجية وتخفيف آثار تغير المناخ بواسطة أدوات مبتكرة لإدارة المخاطر" (٢٠٠٠ ٦٢١ دولار) و"تعزيز السياسات العلمية والتكنولوجية والابتكارية من أجل التنمية في أمريكا اللاتينية" (٤٨٠ ٠٠٠ دولار).

١١- ووافقت الجمعية العامة على خمسة مشاريع مقترحة لينفذها الأونكتاد في إطار الشريحة السابعة في حساب التنمية (فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١). بميزانية يبلغ مجموعها حوالي ٣ مليون دولار في مجالات سياسات المنافسة والتجارة في الخدمات وتعميم المنظور الجنساني في السياسة التجارية وإدارة المديونية وإدراج موضوع التجارة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومن المقرر أن تبدأ الأنشطة في هذه الشريحة بحلول منتصف عام ٢٠١٠ لمدة ثلاث سنوات.

١٢- وتتوافر الموارد في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني - الباب ٢٢ - للخدمات الاستشارية والتدريب. وقد استعمل عنصر التدريب في هذه الموارد أساساً لتمويل الأنشطة التدريبية التي يجري تنفيذها بشأن قضايا اقتصادية دولية رئيسية انسجاماً مع الفقرة ١٦٦ من خطة عمل الأونكتاد العاشر. وفي عام ٢٠٠٩، تم تنظيم ثلاث دورات تدريبية: واحدة في القاهرة (مصر) للبلدان الواقعة في المنطقة الأفريقية (٢٥ كانون الثاني/يناير - ١٢ شباط/فبراير)؛ وواحدة في ميدلين (كولومبيا) لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (٢٤ آب/أغسطس - ١١ أيلول/سبتمبر) وواحدة في جاكرتا (إندونيسيا) لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (٢-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر). وبلغ مجموع الحاضرين في هذه الدورات الإقليمية الثلاث ستين مشاركاً. وبالإضافة إلى ذلك، وبغرض تعزيز العلاقات المتبادلة بين الأعمال التحليلية للأمانة والمداورات الحكومية الدولية، وفي سياق تنفيذ الفقرة ٦٦ من خطة عمل الأونكتاد العاشر، تم تنظيم ست دورات قصيرة بشأن قضايا اقتصادية دولية حية لصالح موظفي البعثات الدائمة في جنيف.

دال - الموارد المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٣- كانت النفقات على المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمثل ٣,٦ في المائة من مجموع المشاريع المنفذة وبلغت حوالي ١,٤ مليون دولار. وكانت معظم هذه النفقات لدعم المشاريع القطرية في إطار برنامج "آسيكودا" في جمهورية إيران الإسلامية وتشاد ومالديف وجورجيا، ودعم مشاريع قطرية في إطار نظام "دمفاس" في بنغلاديش وبنما.

١٤- وفي آذار/مارس ٢٠٠٩ وقع الأونكتاد والبرنامج الإنمائي مذكرة تفاهم تريد من دعم العلاقات بين هاتين الوكالتين وتعزيز التنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي. وكانت مذكرة التفاهم بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين الأونكتاد والبرنامج الإنمائي. وتفخر المنظمات بتاريخ طويل من التعاون المثمر. وهذه المذكرة الجديدة التي تحل محل المذكرة القديمة

الموقعة في ١٩٩٨، تسعى إلى تعزيز الفعالية والتعاون والتنسيق وتجنب الازدواج بين الوكالتين.

١٥- وينطوي هذا الاتفاق على أهمية خاصة في سياق إصلاحات الأمم المتحدة لتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. ويستند إلى الولاية الناشئة بموجب قرار الجمعية العامة فيما يتعلق بعمليات التنمية وعملية الاتساق التي تقوم بها الأمم المتحدة. وللمرة الأولى، ينص الاتفاق على آليات محددة تتوخى ترتيبات عريضة وعميقة للتعاون والعمليات المشتركة بين المنظمين وتشير هذه الآليات إلى المقر والمستوى القطري على السواء، مع مراعاة الحضور الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقدرته على استضافة الخدمات الإدارية والمالية واللوجستية على الصعيد القطري.

١٦- وتسعى مذكرة التفاهم إلى تعزيز الفعالية والتعاون والتنسيق وتجنب الازدواج بين الوكالتين. وفي هذا الصدد، تم الاعتراف تماماً بولاية الأونكتاد وخبرته باعتباره نقطة تنسيق الأمم المتحدة في موضوع المعاملة المتكاملة للتجارة والتنمية.

١٧- ومذكرة التفاهم تمثل مساهمة هامة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد لتحقيق الأهداف المشتركة المنصوص عليها في إطار مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية، وفي سياق الاتساق على نطاق المنظومة.

هاء - تمويل الخبراء المعاونين

١٨- بالإضافة إلى مصادر تمويل التعاون التقني الرئيسية الثلاثة المذكورة أعلاه تدعم بعض الجهات المانحة برنامج الأونكتاد للخبراء المعاونين، الذي يعمل في إطار برنامج الخبراء المعاونين الذي تطبقه الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٩ قدمت ألمانيا وإيطاليا وفرنسا مساهمة لتمويل ست وظائف لخبراء معاونين. ودعمت إسبانيا خبيراً للعمل في دائرة التعاون التقني لدعم إصلاح "أمم متحدة واحدة" وعملية الانسجام في منظومة الأمم المتحدة.

١٩- وتعرب الأمانة عن امتنانها لهذه الجهات المانحة التي تواصل دعم هذا البرنامج على أساس منتظم وتأمل مخلصاً أن يستمروا في هذا الدعم. وقد ترغب جهات مانحة أخرى مشاركة في برنامج الأمم المتحدة للخبراء المعاونين في النظر في إدراج الأونكتاد كأحد المستفيدين من البرنامج. ويتيح البرنامج للفنيين الشباب فرصة فريدة للمشاركة في الأعمال التحليلية والتشغيلية للأونكتاد.

ثانياً - تخصيص موارد التعاون التقني

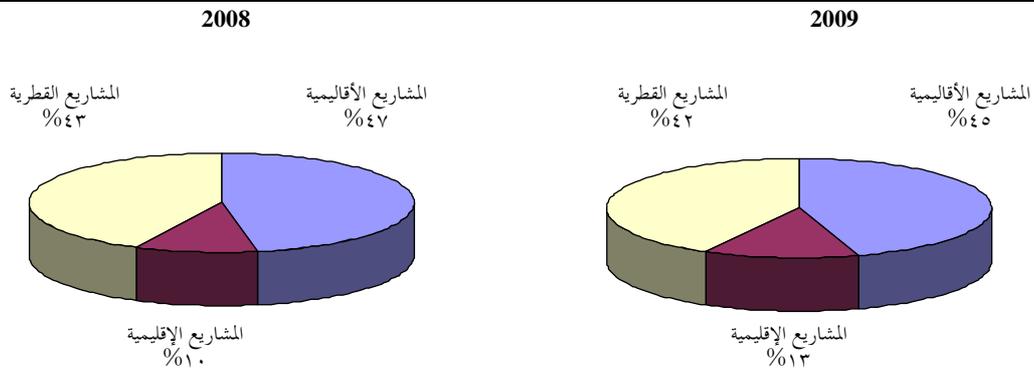
ألف - هيكل مشاريع التعاون التقني

٢٠ - استمر تقديم مشاريع التعاون التقني للأونكتاد على أساس المشاريع والبرامج القطرية والإقليمية والأقليمية (انظر الرسمين البيانيين ٣ و٤).

الرسم البياني ٣

نفقات التعاون التقني حسب نوع المشروع، ٢٠٠٨-٢٠٠٩

(كنسبة مئوية من مجموع نفقات المشاريع)



١- المشاريع الإقليمية

٢١ - المشاريع الإقليمية هي مشاريع مواضيعية يمكن أن تستفيد جميع البلدان النامية من أنشطتها. وفي عام ٢٠٠٩، بلغت النفقات بموجب هذه المشاريع ١٧,٥ مليون دولار تمثل ٤٥ في المائة من مجموع النفقات. وفي عام ٢٠٠٩ بلغ عدد المشاريع الإقليمية الجارية ١٠٧ مشاريع. ومع ذلك كان من هذه المشاريع ٣١ مشروعاً تقل نفقاتها عن ١٠٠٠ دولار وكانت نفقات ٢٠ مشروعاً فقط منها تزيد عن ٢٠٠٠٠٠ دولار. والصناديق الاستثمارية هي المصدر الرئيسي لتمويل المشاريع الإقليمية، وفي عام ٢٠٠٩ كانت تمثل ٩٠ في المائة من مجموع النفقات بموجب هذه المشاريع ومولت الميزانية البرنامجية العادية للأمم المتحدة نسبة ١٠ في المائة المتبقية.

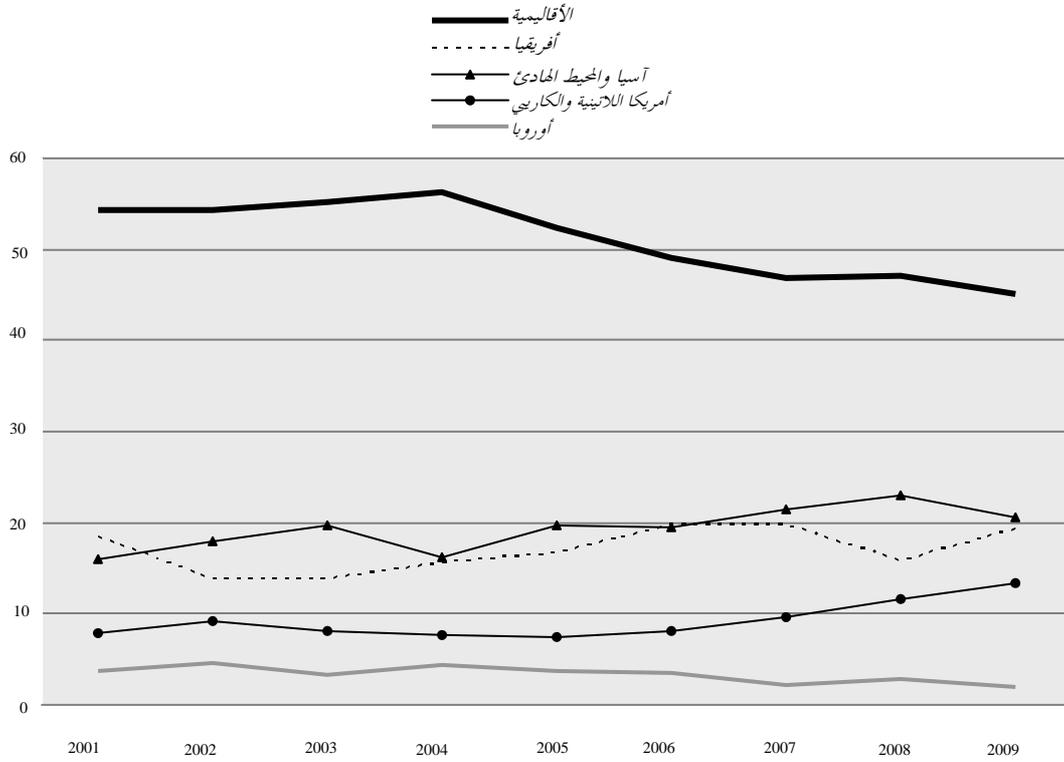
٢- المشاريع الإقليمية

٢٢- تدعم المشاريع الإقليمية أنشطة إقليمية. وفي عام ٢٠٠٩ بلغت النفقات على المشاريع الإقليمية قرابة ٥ ملايين دولار تمثل ١٣ في المائة من مجموع النفقات بزيادة تقرب من ٢٥ في المائة مقارنة بالسنة الماضية. وتمشى هذه الزيادة مع الولاية المدرجة في الفقرة ١١ من مقرر المجلس ٤٩٨(د-٥٦) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وفيه "يطلب إلى الأمانة أن تعزز أنشطتها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وأن تكفل إيلاء الاهتمام الكافي للبعد الإقليمي عند القيام بأنشطة التعاون التقني". وتشمل المشاريع الإقليمية الكبرى قيد التنفيذ في عام ٢٠٠٩ مشروعين دون إقليميين في إطار نظام "آسيكودا" في أفريقيا أحدهما مشروع "آسيكودا" والآخر مشروع للتدريب التجاري ومشروع بشأن قانون وسياسة المنافسة في أمريكا اللاتينية ومشروع للتدريب من أجل التجارة ومشروع دعم في إطار آسيكودا لمنطقة المحيط الهادئ في آسيا.

٣- المشاريع القطرية

٢٣- من ناحية الحجم تمثل المشاريع القطرية ثاني أكبر شكل من أشكال التعاون التقني للأونكتاد. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ مجموع النفقات على المشاريع القطرية ١٦,٣ مليون دولار، وهو رقم يشبه رقم عام ٢٠٠٨. وتمثل المشاريع القطرية ٤٣ في المائة من مجموع التنفيذ في عام ٢٠٠٩. ومعظم المشاريع القطرية ممولة إما ذاتياً أو من موارد متوفرة للأونكتاد. بموجب برامج معونة ثنائية مع بعض الجهات المانحة. وكما ذكرنا من قبل تدخل جميع المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عداد المشاريع القطرية. ومعظم النفقات على المشاريع القطرية التي ينفذها الأونكتاد تتصل بتحديث وإصلاح نظام الجمارك. (آسيكودا) وإدارة الديون (دمفاس).

الرسم البياني ٤
الإنفاق على التعاون التقني حسب المناطق، ٢٠٠٩-٢٠٠١
(كنسبة مئوية من مجموع النفقات السنوية)



٢٤- وزادت النفقات على المشاريع القطرية في عام ٢٠٠٩ في أفريقيا وأمريكا اللاتينية بينما انخفضت قليلاً في آسيا والمحيط الهادئ وكذلك في أوروبا.

٢٥- وكانت زيادة النفقات القطرية في أفريقيا ترجع إلى زيادة النفقات على مشروع التدريب التجاري في أنغولا والمشاريع العالمية في إطار آسيكودا في ليبيريا والجمهورية العربية الليبية وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون وكذلك مشروع جديد في رواندا في إطار توحيد الأداء. وارتفعت النفقات القطرية أيضاً في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ويرجع ذلك جزئياً إلى إطلاق مشروعين جديدين في الأرجنتين وبنما في إطار ديفاس وزيادة النفقات على مشاريع آسيكودا في بليز ودومينيكا. أما انخفاض النفقات القطرية في آسيا والمحيط الهادئ فيرجع أساساً إلى التخفيض الكبير في النفقات على مشروع التجارة والعملة في الهند الممول من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة من خلال برنامجها للمعونة الثنائية. ويقترب هذا المشروع تدريجياً من النهاية.

باء - التوزيع المواضيعي والجغرافي

٢٦- يضطلع الأونكتاد بقرابة ثلاثة أرباع أنشطة التعاون التقني في إطار خمسة مجموعات من الأنشطة. وبلغت الأنشطة الجارية في إطار المجموعة ١٢ (النقل وتيسير التجارة) ١٤,٧ مليون دولار تمثل أكثر من ثلث مجموع إنفاق الأونكتاد. وتقدم المشاريع المدرجة تحت هذه المجموعة مساعدة تقنية في مجالات لوجستيات التجارة والنظام الآلي للبيانات الجمركية (عن طريق برنامج آسيكودا). وتمثل الأنشطة الجارية بموجب برنامج آسيكودا ٣٢ في المائة من مجموع نفقات الأونكتاد للتعاون التقني. وحررت الأنشطة المدرجة في ثاني وثالث أكبر المجموعات. في إطار المجموعة ١١ (إدارة المديونية) والمجموعة ١ (المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية) وتمثلان على التوالي ١٥ في المائة و ٩ في المائة من مجموع الإنفاق. وتشمل المجموعة ١١ أنشطة برنامج دمفاس وتتألف من (أ) الأنشطة الرئيسية التي تغطي أنشطة تطوير واستمرار ودعم المنتجات والخدمات الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان المستفيدة على إدارة ديونها العامة؛ و(ب) منتجات وخدمات في إطار بناء القدرات إلى البلدان عن طريق مشاريع قطرية محددة. وكانت المشاريع والبرامج المنفذة في إطار المجموعة ١ تدعم (أ) تعزيز القدرات في مجال المفاوضات التجارية وصياغة السياسة التجارية؛ و(ب) الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ و(ج) والتجارة في الخدمات من أجل التنمية؛ و(د) الوصول إلى الأسواق ونظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى بما في ذلك دعم مفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية. وكان مشروع قطري واحد (مشروع العوالة في الهند) يمثل ٤٣ في المائة من النفقات في هذه المجموعة. وكان التعاون التقني المقدم في إطار المجموعة ١٤ (التدريب وبناء القدرات المشترك بين الشعب) والمجموعة ٧ (سياسات الاستثمار) يمثل ٧ في المائة و ٦ في المائة على التوالي من مجموع الإنفاق في عام ٢٠٠٩. وتتوزع بقية أنشطة التعاون التقني للأونكتاد - التي تمثل ٢٧ في المائة فقط من مجموع النفقات، عبر المجموعات الباقية التي تمثل كل منها أقل من ٥ في المائة من مجموع النفقات.

٢٧- وزادت النفقات الشاملة في أفريقيا بنسبة ١٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٨، نظراً لارتفاع النفقات على كلا المشاريع القطرية والمشاريع الإقليمية. وكان نصيب أفريقيا من مجموع إنفاق الأونكتاد على التعاون التقني ١٨,٩ في المائة مقارنة بنسبة ١٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨. وانخفضت النفقات في آسيا والمحيط الهادئ بقرابة ١٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك انخفض نصيب آسيا والمحيط الهادئ من ٢٢,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وزادت النفقات في أمريكا اللاتينية والكاربي بنسبة ١٥ في المائة من ٤,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٥,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٩. وزاد نصيب أمريكا اللاتينية والكاربي من مجموع النفقات من ١١,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفيما يتعلق بأوروبا كان يجري تنفيذ ١٣

مشروعاً قطرياً يبلغ مجموع نفقاتها ٧٠٠٠ ٠٠٠ دولار. وتشمل هذه المشاريع مشاريع في إطار آسيكودا في ألبانيا وجبل طارق ومشروع بشأن تنمية المشاريع التجارية في رومانيا.

٢٨- وينبغي أن تقرأ بيانات التوزيع الجغرافي مقترنة بالمعلومات الواردة في القسم ألف، وخاصة بالنقاط المثارة بشأن المشاريع الإقليمية والقطرية. ومن المهم الملاحظة أن النفقات على المشاريع الإقليمية والقطرية هي وحدها التي تؤخذ في الاعتبار عند حساب النسب الإقليمية. ويعني ذلك أن المشاريع المنفذة على الصعيدين القطري والإقليمي وحدهما هي التي تشكل الأنصبة الإقليمية - بعكس النفقات الشاملة التي تدخل فيها أيضاً الأنشطة الإقليمية. وعند تفسير الأنصبة الإقليمية لا بد أن نذكر، كما جاء أعلاه، أن معظم المشاريع القطرية التي ينفذها الأونكتاد ممولة إما ذاتياً أو عن طريق موارد توفرت من جهات مانحة في سياق برامجها للمعونة الثنائية.

الجدول ٣

نفقات المشاريع، حسب المجموعة، ٢٠٠٩

(بآلاف الدولارات)

المجموعة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الصناديق الاستثمارية	الميزانية البرنامجية	المجموع	النسبة المئوية
المجموعة ١					
بناء القدرات في مجال المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية	٢٨	٣٠٤٦	٢٨٣	٣٣٥٧	٨١٧
المجموعة ٢					
قدرات التحليل التجاري ونظم المعلومات	-	٢٣٦	٨٧	٣٢٣	٠٠٨
المجموعة ٣					
قطاع تنمية السلع الأساسية والحد من الفقر	-	١٣٢٨	-	١٣٢٨	٣٠٤
المجموعة ٤					
سياسة المنافسة وحماية المستهلكين	٣١	٨٤٤	-	٨٧٥	٢٠٣
المجموعة ٥					
التجارة والبيئة والتنمية	-	٨٨٩	١٢	٩٠١	٢٠٣
المجموعة ٦					
الاتجاهات والقضايا المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر	-	٣٦٥	٥١	٤١٦	١٠١
المجموعة ٧					
سياسات الاستثمار	٣٦	٢٤١٢	٧	٢٤٥٤	٦٠٣
المجموعة ٨					
سياسات الاستثمار	٢٣١	١٠٣٤	٤٣٥	١٧٠١	٤٠٤
المجموعة ٩					
تطوير مشاريع الأعمال	-	٨٤٨	-	٨٤٨	٢٠٢
المجموعة ١٠					
العولمة واستراتيجيات التنمية	-	٤٢٦	-	٤٢٦	١٠١
المجموعة ١١					
تعزيز قدرات البلدان النامية على إدارة الديون	٢٩٣	٤٧٣٢	-	٥٠٢٥	١٣٠٠
المجموعة ١٢					
النقل وتيسير التجارة	٥٤٩	١٤١٢٧	-	١٤٦٧٥	٣٧٠٨
المجموعة ١٣					
سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها لخدمة التنمية	٧٦	٢١٧	١١٩	٤١١	١٠١
المجموعة ١٤					
التدريب وبناء القدرات المشتركين بين الشعب	-	٢٣٨٨	١٤٣	٢٥٣٠	٦٠٥

المجموعة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الصناديق الاستثمارية	الميزانية البرنامجية	المجموع	النسبة المئوية
المجموعة ١٥	٧	١٢٨	١٣٠	٢٦٥	٠,٧
العلم والتكنولوجيا والابتكار					
المجموعة ١٦	-	٦٣٤	٧٦	٧١٠	١,٨
القدرات الإنتاجية في البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاقتصادات الضعيفة هيكلياً والمعرضة والصغيرة					
المجموعة ١٧	٨٣	٢٢٩	-	٣١٣	٠,٨
تعزيز الدعم لإدراج التجارة في صلب خطط التنمية الوطنية و/أو ورقات استراتيجية الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً في سياق إطار العمل المتكامل					
المجموعة ١٨	٥٥	١١٥٩	١٠١٧	٢٢٣١	٥,٨
التوجيه والإدارة التنفيذي					
المجموع الكلي	١٣٨٩	٣٥٠٤١	٢٣٦٠	٣٨٧٨٩	١,٠٠٠

٢٩- ويقوم الأونكتاد، في إطار استراتيجيته المتصلة بتمويل خدمات التعاون التقني، بتخصيص الأولوية لأقل البلدان نمواً. ففي عام ٢٠٠٩ بلغت المساعدة التقنية لدعم أقل البلدان نمواً ١٥,٨ مليون دولار. وكان نصيب أقل البلدان نمواً من مجموع الإنفاق ٤١ في المائة.

ثالثاً - الهيكل والأداء

ألف - متابعة تنفيذ القرارات الحكومية الدولية

٣٠- طوال عام ٢٠٠٩ استمرت أنشطة الأونكتاد للتعاون التقني تدور حول تحليل السياسات وبناء القدرات البشرية والمؤسسية. ووفقاً للفقرة ١٧٨ من اتفاق أكرا يتم توجيه اهتمام خاص للتأكد من أن جميع المشاريع الجديدة تأخذ في الاعتبار نقاط التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة بحيث تترابط أعمال البحث والتحليل والتعاون التقني والمداوات الحكومية الدولية ترابطاً وثيقاً ويغذي بعضها البعض.

الجدول ٤
 الإنفاق على التعاون التقني، بحسب الإقليم والمجموعة، في الفترة
 ٢٠٠٩-٢٠٠٦
 (بآلاف الدولارات)

٢٠٠٩		٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
النسبة المئوية	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	
١٠٠,٠	٣٨ ٧٨٩	٣٨ ٢٨٣	٣١ ٥٠١	٣٥ ٢٢٣	المجموع.....
					بحسب الإقليم:
١٨,٩	٧ ٣٤٩	٥ ٩٩٧	٦ ٢٤٩	٦ ٩٨٥	أفريقيا.....
٢٠,٥	٧ ٩٥٩	٨ ٧٧٤	٦ ٧٤٨	٦ ٨٤١	آسيا والمحيط الهادئ.....
١٣,٥	٥ ٢٥٠	٤ ٤٨٠	٣ ٠٥٦	٢ ٨٨٧	أمريكا اللاتينية والكاريبي.....
١,٩	٧٢٨	١ ٠٥٦	٧٠١	١ ٢٤١	أوروبا.....
٤٥,١	١٧ ٥٠٤	١٧ ٩٧٦	١٤ ٧٤٧	١٧ ٢٦٩	فيما بين الأقاليم.....
					بحسب المجموعة:
٨,٧	٣ ٣٥٧	٤ ٥٥٢			بناء القدرات في مجال المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية.....
٠,٨	٣٢٣	٤٦١			قدرات التحليل التجاري ونظم المعلومات.....
٣,٤	١ ٣٢٨	١ ٤٧٢			قطاع تنمية السلع الأساسية والحد من الفقر.....
٢,٣	٨٧٥	٧٥٠			سياسة المنافسة وحماية المستهلكين.....
٢,٣	٩٠١	٩٤٤			التجارة والبيئة والتنمية.....
١,١	٤١٦	٥٤٢			الاتجاهات والقضايا المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر.....
٦,٣	٢ ٤٥٤	٣ ١٤٣			سياسات الاستثمار.....
٤,٤	١ ٧٠١	٥٩٠			تيسير الاستثمار.....
٢,٢	٨٤٨	٤١٥			تطوير مشاريع الأعمال.....
١,١	٤٢٦	١٧٣			العولمة واستراتيجيات التنمية.....
١٣,٠	٥ ٠٢٥	٥ ٧١٤			تعزيز قدرات البلدان النامية المتصلة بإدارة الديون.....
٣٧,٨	١٤ ٦٧٥	١٣ ٤٧٣			النقل وتيسير التجارة.....
١,١	٤١١	٣٨٢			سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لخدمة التنمية.....
٦,٥	٢ ٥٣٠	٢ ٢٧١			التدريب وبناء القدرات المشتركين بين الشعب.....
٠,٧	٢٦٥	٢٥٢			العلم والتكنولوجيا والابتكار.....
١,٨	٧١٠	١ ١٦٧			القدرات الإنتاجية في البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاقتصادات الضعيفة هيكلية والمعرضة والصغيرة.....
٠,٨	٣١٣	٣٣٦			تعزيز الدعم لإدراج التجارة في صلب خطط التنمية الوطنية وأو ورقات استراتيجية الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً في سياق إطار العمل المتكامل.....
٥,٨	٢ ٢٣١	١ ٦٤٤			التوجيه والإدارة التنفيذيان وخدمات الدعم.....
٤١,٠	١٥ ٨٧٨	١٥ ٦٩٩	١٣ ٠٧٢	١٢ ٧٥٨	ومنها: أقل البلدان نمواً.....

٣١- وفيما يتعلق بالتحسينات في إدارة التعاون التقني وضرورة زيادة الاتساق في تخطيط وتنفيذ برامج التعاون التقني بطريقة تنسجم مع الفقرة ٢١٧ من اتفاق أكرا ومقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٩٢(د-٥٤) و٤٩٨(د-٥٦) تستمر الجهود لتعزيز فعالية وتأثير أنشطة التعاون التقني للأونكتاد بدون المساس بنطاقها ومحتواها وتنفيذها ونوعية التقارير عنها. ويحدث ذلك بالتحديد عن طريق ترشيد الأنشطة الجارية داخل كل مجموعة مواضيعية وتجميع المشاريع في صناديق استثمارية مواضيعية.

٣٢- وفي متابعة التوصية الواردة في الفقرة ١٦ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٩٨(د-٥٦) نظمت الأمانة اجتماعاً اعتكافياً في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. بمشاركة المانحين والمستفيدين للتصدي للصعوبات التي تنشأ في وجه إنشاء صناديق استثمارية مواضيعية والتجميع المالي للمشاريع. وعرضت الأمانة صورة عامة تتعلق بهيكل التعاون التقني للأونكتاد والطريق إلى تحقيق التجميع المواضيعي وقدمت المعلومات اللازمة للمانحين في صدد المقترحات الإدارية لإنشاء صناديق استثمارية متعددة المانحين تتصل بمجالات مواضيعية محددة، بما في ذلك مزج الصناديق وإغلاق صناديق استثمارية قائمة. وتم أيضاً تقديم معلومات عن طريقة عمل الأمانة لمناظرة الطلبات من المستفيدين مع الموارد المالية السنوية المتاحة وخطة العمل المقترحة في إطار المجموعات المواضيعية السبع عشرة. وأعرب معظم المانحين المشاركين عن دعمهم لإصلاح هيكل التعاون التقني في الأونكتاد وضرورة إنشاء برامج متعددة السنوات ومتعددة المانحين ومواصلة تقليل عدد المجموعات المواضيعية. وأعرب المانحون أيضاً عن تقديرهم لجهود الأمانة لكفالة زيادة الشفافية والانسجام. وتم تقديم عدد من الاقتراحات الملموسة لتقليل تفتت التعاون التقني للأونكتاد: (أ) إقامة اتفاق موحد بين الأونكتاد والمانحين ليشمل في جملة أمور إشارات محددة إلى استعمال المبالغ غير المنفقة وآليات إغلاق الصناديق الاستثمارية؛ (ب) إعداد قائمة بالمشاريع المغلقة من الناحية التشغيلية وتعميمها على مجلس التجارة والتنمية عندما تتطلب إجراءً من المترعين لإغلاقها مالياً؛ (ج) إقامة صندوق استثماري لجمع كل المبالغ غير المنفقة وغير المرصودة لاستخدامها بعد ذلك في تمويل عمليات جديدة.

٣٣- وواصلت الأمانة جهودها لتقليل عدد الصناديق الاستثمارية التشغيلية أثناء عام ٢٠٠٩. ففي عام ٢٠٠٦ وفي وقت صدور تقرير وتوصيات فريق الشخصيات البارزة، كانت حسابات الأونكتاد تتضمن قرابة ٥٥٠ مشروعاً (بما فيها المشاريع الممولة من البرنامج الإنمائي). ومنذ ذلك الحين تمكنت أمانة الأونكتاد من أن تغلق مالياً^(١) ٢٢٢ مشروعاً وأن تغلق تشغيلياً^(٢) ١٦٠ مشروعاً (منها ١١٦ مشروعاً ممولاً من البرنامج الإنمائي). ومع ذلك بدأ العمل في ١٢٢ مشروعاً جديداً أثناء الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ منها ٢٧ مشروعاً

(١) يغلق المشروع مالياً عند استكمال جميع أنشطة المشروع المرجحة ولا تبقى هناك أي التزامات معلقة (تعهدات) في حسابات المشروع.

(٢) يغلق المشروع تشغيلياً عند تنفيذ/استكمال جميع أنشطة المشروع المرجحة، ولكن تظل بعض الالتزامات غير المصفاة (تعهدات) في حسابات المشروع.

في ٢٠٠٧ و ٣٨ مشروعاً في ٢٠٠٨ و ٣٧ مشروعاً في ٢٠٠٩. وهذه الأرقام تشمل مشاريع أقاليمية وإقليمية وقطرية. ومنذ البداية وبسبب الطابع القطري الخاص استبعدت عمليات مثل العمليات المنفذة بموجب برامج ديمفاس وآسيكودا من عمليات التجميع. وتشمل المشاريع المغلقة تشغيلياً ولكنها غير مغلقة مالياً مشاريع كثيرة بمبالغ متبقية وبعض المشاريع الخاملة. وإذا لم يستلم الأونكتاد تعليمات محددة من المانح (المانحين) بشأن إغلاق/استعادة المبالغ المتبقية أو تحويلها إلى أنشطة أخرى فلا يمكن إغلاق هذه المشاريع وتظل مفتوحة في دفاتر الأونكتاد. وهذا هو السبب في تقديم المقترحات بهدف تقليل التفتيت المذكورة في الفقرات السابقة.

٣٤- ولا تمس عملية التجميع سوى الصناديق الاستثنائية الثنائية على الصعيدين الأقليمي والإقليمي. ومن ناحية الأرقام يمثل ذلك ما مجموعه ١٠١ مشروع أقليمي و ٢٧ مشروعاً إقليمياً بنفقات خلال عام ٢٠٠٩. ولا تدخل في عملية التجميع المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظراً لأنها تخضع لقواعد إدارية ومالية مختلفة عن القواعد التي تخضع لها مشاريع الصناديق الاستثنائية. ونجحت الأمانة في إغلاق ما مجموعه ٢٤ صندوقاً استثنائياً إقليمياً وأقليمياً في عام ٢٠٠٩، في حين بدأت ثمانية مشاريع جديدة إقليمية وأقليمية. وفي الوقت الحاضر يوجد حوالي ٢٠ مشروعاً يشارك فيها مانحون متعددون بأكثر من خمسة مانحين.

٣٥- ومنذ عام ٢٠٠٨ ظلت لجنة استعراض المشاريع في الأونكتاد تعقد اجتماعات واتصالات منتظمة بين جهات التنسيق في الشعب ودائرة التعاون التقني لمناقشة القضايا المتصلة بإدارة التعاون التقني، بما في ذلك جمع الأموال وتوزيع الأموال والموافقة على اقتراحات المشاريع والعمليات المشتركة بين الشعب وتبسيط الإجراءات والانسجام الشامل في برامج التعاون التقني للأونكتاد. وبدأ تطبيق إجراءات الموافقة الداخلية للموافقة على المشاريع الجديدة امتثالاً لمعايير مثل الامتثال لولايات الأونكتاد والمطالبات/الطلبات من المستفيدين ونوعية المشروع وإطاره القانوني ومصالح المتبرع في التمويل والمحتوى المشترك بين الشعب وإدراج المشروع في إحدى المجموعات المواضيعية.

٣٦- ويجري بصورة متكررة تحديث وثيقة المجموعات المواضيعية السبع عشرة، الموزعة كوثيقة عمل غير رسمية للفرقة العاملة، على يد الشعب المسؤولة عن المجموعات لتوضيح ولايات الأمانة والأنشطة الجارية والمقترحة استجابة للطلبات الواردة من المستفيدين. وفي حين أن جميع المجموعات تتصل بولايات الأونكتاد وتتضمن عنصراً كبيراً من التعاون بين الشعب فإن المسؤولية الرئيسية داخل كل مجموعة تتحدد حسب الخبرات الفنية للشعب الموضوعية الخمس في الأمانة. وتشمل الوثيقة اقتراحات بإدماج مشاريع إقليمية وإقليمية في صناديق استثنائية متعددة المانحين ومتعددة السنوات. والهدف هو مواصلة تقليل عدد الصناديق الاستثنائية وتجميع الأنشطة وتبسيط وتهذيب هيكل التعاون التقني للأونكتاد.

٣٧- وتوضح الوثيقة حالات ملموسة تم فيها إنشاء صناديق استثنائية مواضيعية متعددة المانحين أو يجري إقامتها: (أ) المجموعة ١ - الصندوق الاستئماني العام لمنظمة التجارة العالمية

والصندوق الاستثماري العام للخدمات؛ (ب) المجموعة ٤ - الصندوق الاستثماري العام للمنافسة؛ (ج) المجموعة ٥ - الصندوق الاستثماري العام للتجارة البيولوجية؛ (د) المجموعة ٧ - الصندوق الاستثماري لاستعراضات سياسات الاستثمار؛ (هـ) المجموعة ٨ - الصندوق الاستثماري العام لتيسير التجارة؛ (ز) المجموعة ١٣ - الصندوق الاستثماري العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛ (ح) المجموعة ١٤ - الصندوق الاستثماري العام للتدريب التجاري. ورغم أن الصعوبات المصاحبة للتجميع المالي للمشاريع قد نوقشت مناقشة واسعة في الاجتماع الاعتكافي مع الدول الأعضاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ فإن عملية التجميع ينبغي أن تستمر قدماً. وسوف تواصل الأمانة جهودها في هذا الاتجاه وتعتمد على دعم الحكومات المانحة في هذا الصدد. وبدون تصريح وتعليمات واضحة منها لن يمكن سوى إحراز قدر ضئيل من التقدم. فالتقدم في تجميع الصناديق الاستثمارية مواضيعياً مطلوب، وذلك ليس فقط لتحقيق الشفافية والتأثير الإنمائي والكفاءة الإدارية ولكنه مطلوب أيضاً لأغراض تبسيط الهيكل المالي للأونكتاد الذي سيسهل مشاركته على الصعيد القطري ومشاركته في عملية الاتساق على نطاق المنظومة.

باء - إجراءات جمع الأموال

٣٨ - يواصل الأونكتاد اعتماده على المانحين الذين يقدمون مساهمات سنوية تقليدية لبرامج التعاون التقني للمنظمة، مثل النرويج وفرنسا وفنلندا وأسبانيا. وتجري دائرة التعاون التقني، بالتشاور الوثيق مع لجنة استعراض المشاريع، مناقشات ومفاوضات مع هؤلاء المتبرعين في صدد توزيع هذه المساهمات السنوية. وينبغي اتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل مواصلة الحوار المفتوح مع جميع الدول الأعضاء، بغرض كفالة تعبئة الموارد بطريقة متسقة لأغراض تجميع موارد من خارج الميزانية. ولكن وظائف جمع الأموال بمجالتها الراهنة في الأونكتاد ليست مخططة ومجهزة بقدر كافٍ في إطار آلية لجنة استعراض المشاريع، وفي كثير من الحالات لا تزال عملية جمع الأموال تجري حسب كل برنامج على حدة أو حسب كل مشروع على حدة من جانب أفراد آحاد الشعب أو حتى من جانب أفراد الموظفين. وقد وجهت الإدارة العليا طلباً إلى المديرين لكفالة الإشراف القوي على أنشطة جمع الأموال في شعبيهم وتقديم تقارير منتظمة إلى شعبة استعراض المشاريع ودائرة التعاون التقني، اللتين ينبغي لهما القيام بعملية الرصد وتوفير الإرشاد من أجل كفالة الانسجام الشامل في جمع الأموال في الأونكتاد. ويتم تجميع الطلبات الرسمية للحصول على أموال مركزياً وتوجيهها عن طريق لجنة استعراض المشاريع ودائرة التعاون التقني. وتقوم اللجنة باستعراض ومناقشة الاتجاه في سياسات المتبرعين وتبادل الخبرات والاتصالات ذات الصلة من أجل تحسين أهداف ونجاح جهود تعبئة الموارد. والهدف الشامل هو كفالة التماسك والاتساق في طلبات الأونكتاد إلى المتبرعين ووضع أولويات واضحة على أساس ولايات الأونكتاد. ويجري النظر في إنشاء شراكات مع القطاع الخاص في تنفيذ وتمويل التعاون التقني تمشياً مع قواعد وإجراءات الأمم المتحدة.

الإطار ١ - بعض الأرقام الأساسية بشأن التعاون التقني للأونكتاد
(الأعداد)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٢٥٥	٢٦٢	عدد المشاريع التي ترتبت عليها نفقات*
٢٠	٢١	عدد المشاريع المتعددة المانحين التي يزيد عدد المانحين فيها عن خمسة
٣٧	٣٨	عدد مشاريع الصناديق الاستثمارية الجديدة التي بدأ تنفيذها
١١	١٨	عدد المشاريع الجديدة التي بدأ تنفيذها وتقل ميزانيتها عن ٢٠٠ ٠٠٠ دولار
١١٦	١٢١	عدد المشاريع والبرامج الإقليمية
٢٧	٣٠	عدد المشاريع والبرامج الإقليمية
١٢٨	١١٠	عدد المشاريع
٥٦	٤٨	عدد المشاريع الخاصة ببلدان محددة من أقل البلدان نمواً فقط
٣٧	٦٤	عدد المشاريع المغلقة مالياً
٨٨	٨٤	عدد البلدان التي قدمت مساهمات
٦٥	٥٨	عدد المشاريع الممولة ذاتياً
١٨	١٥	عدد المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٠	١٠	عدد المشاريع الممولة من الجماعة الأوروبية فقط
٤٥٨	٤٦٢	عدد التقارير المالية المرسلة إلى الجهات المانحة**
		المشاريع الإقليمية والأقليمية حسب الشعبة:
		٢٠٠٨ - ١ : ١٦ : ٢ : ١٠ : ٣ : ٨ : ٤ : ٥ : ٥ : ١٢ : ٥ : ٦ : ٤ : ٧ : ٢٠ : ٨ : ٤ : ٩ : ٢ : ١٠ : ٣ : ١١ : ١٢ : ٢١ : ١٣ : ٥ : ١٤ : ١٠ : ١٥ : ٣ : ١٦ : ٥ : ١٧ : ١٨ : ١٩ : ١٠١
		المشاريع الإقليمية والأقليمية حسب المجموعة:
		٢٠٠٩ - ١ : ١٤ : ٢ : ٧ : ٢ : ٣ : ٨ : ٣ : ٤ : ٣ : ٥ : ١٢ : ٦ : ٣ : ٧ : ١٨ : ٨ : ٥ : ٩ : ٢ : ١٠ : ٣ : ١١ : ١٢ : ٤ : ١٤ : ٤ : ١٣ : ١٤ : ١٠ : ٥ : ١٥ : ١٦ : ٣ : ١٧ : ٢ : ٩ : ١٠ : ١٨ : ٢٧ : ١٨
١٤٣		مجموع التبرعات الواردة الخارجة عن الميزانية
		مجموع التبرعات الخارجة عن الميزانية الواردة من أكبر عشرين
		جهات مانحة ثنائية
		موارد النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا) كنسبة مئوية من مجموع
%٣٢	%٣٢	النفقات
%١٣	%١٥	مواد نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) كنسبة مئوية من مجموع النفقات

* لم تتكبد جميع المشاريع التشغيلية نفقات في كل سنة.

** فيما يتعلق بالصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، تتلقى كل جهة من الجهات المانحة تقريراً خاصاً بها.

ملاحظة: المشاريع المذكورة في هذا الإطار هي مشاريع ترتبت عليها نفقات. وهي تشمل أيضاً المشاريع المنتهية تشغيلياً ولكنها لم تُغلق مالياً.

جيم - المساهمة في تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة

١ - إطار جديد لتقديم التعاون التقني على الصعيد القطري

٣٩ - بعد ثلاث سنوات من تنفيذ الإصلاحات التي بدأت في عام ٢٠٠٧ في إطار عملية الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وعملية "توحيد الأداء"، حققت منظومة الأمم المتحدة نتائج هامة في عمليات التنمية التي تقوم بها من حيث الشكل والمضمون. وفيما يلي السمات الرئيسية لعملية الإصلاح هذه - وجميعها ذات صلة مباشرة بالتعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد وبتنفيذ ولايات اتفاق أكر :

- (أ) تصميم وتنفيذ التنسيق التشغيلي والاتساق السياساتي بين مختلف عناصر المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة من منطلق "توحيد الأداء"؛
- (ب) تعاظم دور منسق الأمم المتحدة المقيم الذي يمثل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري وهو المحاور الرئيسي للسلطات الوطنية؛
- (ج) زيادة وضوح "جدار الحماية" القائم بين منسق الأمم المتحدة المقيم والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عندما يضطلع موظف واحد بهاتين الوظيفتين (ما يقرب من ٦٠ في المائة من الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هم أيضاً المنسقون المقيمون للأمم المتحدة)؛
- (د) موازنة أطر عمل الأمم المتحدة الجديدة للمساعدة الإنمائية مع الاستراتيجيات الوطنية لكفالة تبنى سلطات البلدان المعنية لعمليات الأمم المتحدة؛
- (هـ) تحسين إشراك الوكالات غير المقيمة في أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛
- (و) تزايد عدد البلدان التي تعتمد طوعاً نهج "أمم متحدة واحدة" (أي برنامج واحد وإطار ميزانية واحد) أو تعتمد نهجاً مماثلاً (بالإضافة إلى البلدان الثمانية المشاركة في المشاريع التجريبية في إطار نهج "أمم متحدة واحدة"، وستة بلدان أخرى اعتمدت هذا المخطط في عام ٢٠٠٩ والبلدان الأخرى التي تتوخى اتباع النهج نفسه في عام ٢٠١٠)؛
- (ز) تزايد دور الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين في تمويل البرامج المشتركة بين الوكالات بالموارد المجمعة، على الصعيدين العالمي والوطني.

(أ) دور أقوى للأونكتاد في مناصرة قضايا التنمية التجارية على مستوى المنظومة

٤٠ - في عام ٢٠٠٩، عزز الأونكتاد مشاركته في عملية إصلاح الأمم المتحدة من خلال امتثاله التام لقراري الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ و ٣١١/٦٣ وتنفيذه قرارات مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر ومقرري مجلس التجارة والتنمية اللاحقين ٤٩٢(د-٥٤) و ٤٩٨(د-٥٦).

وبسبب دور الأونكتاد التنسيقي داخل مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية^(٣)، فإنه يحتل موقعاً يُوَهِّله "للتعبير" عن شواغل البلدان الأعضاء في مجال التجارة الدولية من أجل التنمية. وفي عام ٢٠٠٩، حقق الأونكتاد نتائج ملموسة، سواء على مستوى المنظومة ككل أو من حيث الفعالية في تقديم المعونة من أجل التجارة على الصعيد القطري.

٤١ - *ضمان اتساق السياسات*: تقوم مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية وكذلك البلدان التي اعتمدت نهج "توحيد الأداء" عند صياغة إطار المساعدة الإنمائية الخاص بها بوضع برامج مشتركة بينهما في إطار مشاريع تجريبية لتطبيق نهج "أمم متحدة واحدة"، وهذه البرامج المشتركة تهدف إلى إقامة أوجه التكامل بين مختلف ولايات الوكالات المتعاونة والبناء على أساسها واقترحت أنشطة في مختلف القطاعات أو مجالات المساعدة (من مستوى الاقتصاد الكلي إلى مستوى الاقتصاد الجزئي) لزيادة فعالية عمليات التنمية وتوسيع نطاق أثرها الإنمائي مقارنةً بالعمليات الصغيرة المتفرقة. وقد صيغت خطط المساعدة التي تتصدى للاحتياجات في جانب العرض وللقدرات الإنتاجية وأدمجت في صلب المشورة السياساتية وفي الصكوك التشريعية في جميع القضايا التجارية والقضايا المتصلة بها.

٤٢ - والملكية الوطنية ومواءمتها مع استراتيجيات التنمية الوطنية والرصد المحكم لفعالية وأثر المعونة التي تقدمها الأمم المتحدة (وفقاً لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة الصادر في عام ٢٠٠٥ وعملاً باتفاق أكرا المبرم في عام ٢٠٠٨) جميعها عوامل تؤدي دوراً متعاضداً في توفير الأمم المتحدة أنشطة التعاون التقني. ومن نتائج ذلك تزايد الطابع اللامركزي للموارد التي تقدمها أهم الجهات المانحة على الصعيد القطري. والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل، وهي إما صناديق مواضيعية وإما صناديق مخصصة لبلد معين، أضحت أدوات متزايدة الأهمية بالنسبة لتنسيق التبرعات لمنظومة الأمم المتحدة. وقد حققت تجارب سابقة مع برامج وميزانيات نهج "أمم متحدة واحدة" (كالمشاريع التجريبية في إطار نهج "أمم متحدة واحدة" والبلدان التي اعتمدت نهج "توحيد الأداء") نجاحاً في عدد متزايد من البلدان، وهي تمهد الطريق للخطط القطرية المقبلة التي ستضعها الأمم المتحدة. وقد كانت التقييمات الوطنية التي أجريت في تموز/يوليه ٢٠١٠ جدّاً إيجابية إذ بينت أنه لا عودة في هذه البلدان إلى العمليات التشغيلية التي كانت الأمم المتحدة تقوم بها في

(٣) مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية هي آلية مشتركة بين الوكالات تتألف من وكالات مقيمة وأخرى غير مقيمة تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة وأسندت إليها ولايات وتتمتع بخبرة في مجال التجارة الدولية والقطاعات الإنتاجية. وينسق الأونكتاد أعمال هذه المجموعة التي تضم حالياً اليونيدو والفاو ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية الخمس وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. انظر الموقع: www.unctad.org.

السابق. وسيضع التقييم العام المقبل الذي سُنجره الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في الاعتبار دعم الحكومات للمشاريع التجريبية في إطار نهج "أمم متحدة واحدة" وللبلدان التي اعتمدت نهج "توحيد الأداء". وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هي أدوات تخطيط وتمويل معاً. ووفقاً للمبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بهذه الأطر، يمكن أن يتزايد تشابه هذه الخطط مع نهج "أمم متحدة واحدة" من حيث التنسيق بين الوكالات والمواءمة مع استراتيجيات التنمية الوطنية.

٤٣- الشمولية: كان دور الأونكتاد في الدعوة إلى إشراك الوكالات غير المقيمة بصورة فعالة في خطط المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة على الصعيد القطري حاسماً بالنسبة للمشاركة في الفريق العامل المعني بمسائل البرمجة داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الهادفة إلى إعداد مبادئ توجيهية جديدة لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد أُزيل نهائياً من المبادئ التوجيهية التمييز المصطنع الذي كان سائداً بين الوكالات غير المقيمة والوكالات المقيمة العاملة على الصعيد القطري. ويتفاعل الأونكتاد يومياً داخل المجموعة مع الوكالات المقيمة المشاركة في فرق الأمم المتحدة القطرية، منذ بداية العمليات القطرية حتى نهايتها.

(ب) الإطار التمويلي الجديد المتاح على الصعيد القطري

٤٤- يتألف "توحيد الأداء" على الصعيد القطري من البرمجة المشتركة بين الوكالات بما في ذلك في حالة المشاريع التجريبية في إطار نهج "أمم متحدة واحدة" والبلدان التي اعتمدت نهج "توحيد الأداء"، وهو إطار مشترك من ميزانية الأمم المتحدة. وتمول هذه البرامج المشتركة من صناديق رئيسية وأموال خارجة عن الميزانية متوفرة لكل وكالة وتستكملها آلية التمويل الجديدة التالية، من كفاءة التنفيذ الكامل وزيادة الأثر.

الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين

٤٥- تستخدم منظومة الأمم المتحدة والسلطات الوطنية والجهات المانحة بصورة متزايدة الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والبرامج المشتركة من أجل تفعيل نهج "توحيد الأداء". واستخدام الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين تطبيقاً لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة الصادر في عام ٢٠٠٥ وذلك بغرض توفير التمويل اللازم لدعم تحقيق أولويات وطنية وعالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

٤٦- وليست الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والبرامج المشتركة أدوات "بمقاس واحد يناسب الجميع"؛ بل صُممت كي تناسب الواقع في بلد معين أو على الصعيد العالمي. ومع ذلك، فإنها تقوم على مبادئ واستراتيجيات أساسية مشتركة. فهي، على سبيل المثال، تستلزم مشاركة مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة ومن بينهم السلطات الوطنية والجهات المانحة والوكالات المشاركة في عملية صنع القرار، حسب الاقتضاء.

٤٧- تُنشأ الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين لدعم الأولويات الاستراتيجية لبلد معين و/أو أولويات استراتيجية عالمية. والهدف هو التأكد من أن الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والبرامج المشتركة تعبر عن الاحتياجات على أرض الواقع كما تحددها الحكومات المعنية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتستجيب لها. ولا يُنشأ الصندوق الاستثماري و/أو البرنامج المشترك ولا تُحدّد أهدافه الاستراتيجية إلا بعد التشاور بين وكالات الأمم المتحدة والسلطات الوطنية والجهات المانحة وغير ذلك من أصحاب المصلحة. وتُحدّد أهداف الصندوق الاستثماري ونطاقه من أجل ضمان تبنّي الحكومة لها وضمان توافقه مع الأولويات والخطط الإقليمية والوطنية. ويُوضع كل من الرصد والتقييم والطرائق الفعالة لتنفيذ البرامج في الاعتبار حتى تتحقق النتائج المخطط لها.

الصناديق الخاصة بنهج "أمم متحدة واحدة"

٤٨- كانت الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين تُستخدم، في الأصل، في سياق المشاريع التجريبية الثمانية لنهج "أمم متحدة واحدة". وللاستفادة من "صناديق أمم متحدة واحدة"، يقدّم الأونكتاد اقتراحات لتخصيص الموارد سنوياً. وتستعرض هذه المقترحات وتوافق عليها اللجنة التوجيهية ونهج "أمم متحدة واحدة" التي تتألف من منسق الأمم المتحدة المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة والجهات المانحة على الصعيد القطري. وفي عام ٢٠٠٩، وبفضل الامتثال لقواعد الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين المتمثلة في التسليم وفي تنفيذ العمليات في الوقت المحدد، أتيح للأونكتاد، للجنة الثانية على التوالي، استخدام موارد لتقدم أموال وصندوق "أمم متحدة واحدة" لرواندا وحصل على الاعتمادات الأولى المخصصة للرأس الأخضر وموزامبيق.

الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين الأخرى

٤٩- بالإضافة إلى صناديق المشاريع التجريبية في إطار نهج "أمم متحدة واحدة"، يشارك الأونكتاد في صناديق استثمارية أخرى هي:

(أ) الصندوق القطري للأمم المتحدة وبوتان: قدم الأونكتاد طلباً للاستفادة من هذا الصندوق (المخصّص للأنشطة المتعلقة بسياسات المنافسة وتيسير الاستثمار)؛

(ب) صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: يدعم هذا الصندوق المتعدد المانحين اتخاذ إجراءات مبتكرة يمكن تكرارها على نطاق واسع ويكون لها أثر كبير في البلدان والقطاعات المختارة. ويموّل صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أنشطة الأمم المتحدة التي يتم تنسيقها بين وكالتيْن على الأقل من وكالات الأمم المتحدة في جميع البلدان النامية. ويدعم الصندوق مجالات مواضيعية محددة وتطلب لجنته التوجيهية، التي تعمل من المقر، طرْح مقترحات بشأن المجالات المواضيعية. ففي بنما، على سبيل المثال، وضعت مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة بين الوكالات برنامجاً مشتركاً لتنفيذ هدف الحد من الفقر في

إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أتاح هذا للأونكتاد الاستفادة من أول حصة من الأموال تخصّص للصندوق الاستثماري المتعدد المانحين - صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بنما؛

(ج) نافذة التمويل الموسّعة الخاصة بنهج "توحيد الأداء": قدّم الأونكتاد وغيره من الوكالات الأعضاء في المجموعة برامج مشتركة إلى نافذة التمويل المذكورة لفائدة جزر القمر وليسوتو. وكانت إسبانيا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا من أول البلدان المتبرعة لهذا المرفق.

٢- زيادة مشاركة الأونكتاد ومجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة بين الوكالات على الصعيد القطري

(أ) المشاركة في المشاريع التجريبية في إطار نهج "أمم متحدة واحدة"

٥٠ - يشارك الأونكتاد ومجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين في المشاريع التجريبية لنهج "أمم متحدة واحدة". وأثناء إعداد هذا التقرير (حزيران/يونيه ٢٠١٠)، كانت المجموعة منكبّة على تصميم برامج مشتركة^(٤) و/أو تنفيذها وهي كالتالي:

(أ) في الرأس الأخضر، يقود الأونكتاد برنامجاً مشتركاً تنفّذه المجموعة يتعلق بإدخال الرأس الأخضر تدريجياً في الاقتصاد العالمي ويادماجه فيه؛

(ب) في رواندا وموزامبيق، قام الأونكتاد بتنسيق سير عملية "أمم متحدة واحدة" وإطار العمل المتكامل المعزز. ويجري اعتماد هذا النهج أيضاً في جمهورية تنزانيا المتحدة؛

(ج) في فييت نام، يشارك الأونكتاد في البرنامج المشترك المتعلق بنهج "أمم متحدة واحدة" الذي يحمل عنوان "الإنتاج الأخضر والتجارة لزيادة الدخل وفرص العمل للفقراء في المناطق الريفية" ويحظى بدعم صندوق تمويل الأهداف الإنمائية للألفية؛

(د) في ألبانيا وأوروغواي، يشارك الأونكتاد ووكالات من المجموعة في صياغة برامج مشتركة ضمن سياق إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية؛

(هـ) في باكستان تأجّل تقديم مساعدة المجموعة، نظراً لأن أولويات البلد الحالية تركز على النزاع الدائر والقضايا الإنسانية.

(٤) سيُعَمَّم على الفرقة العاملة أثناء اجتماعها جدول يتضمن معلومات محدّثة عن العمليات القطرية التي تنفذها مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية.

(ب) مشاركة بلدان في "توحيد الأداء" في صياغة أطر عمل الأمم المتحدة الجديدة للمساعدة الإنمائية الخاصة بها

٥١- إن اعتماد مبادئ توجيهية جديدة لفريق الأمم المتحدة القطري تتعلق بإعداد التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عام ٢٠٠٩ يوفّر لوكالات الأمم المتحدة مرونة في وضع نهج متماسك على الصعيد القطري استجابة لاحتياجات المستفيدين بما يضمن إشراك جميع وكالات الأمم المتحدة بما فيها الوكالات غير المقيمة تبعاً للأولويات الوطنية. وتتعلق أحكام محددة أيضاً بإدراج مسائل تتصل باستراتيجيات الحد من الفقر والنمو الاقتصادي والقدرة الإنتاجية في خطط التنمية الوطنية.

٥٢- وما فتئ يزداد عدد البلدان التي اعتمدت نهج "توحيد الأداء" عند صياغة أطر عمل الأمم المتحدة الجديدة للمساعدة الإنمائية استناداً إلى المبادئ التوجيهية المنقحة لعام ٢٠٠٩. وطلب العديد من منسقي الأمم المتحدة المقيمين مساعدة المجموعة في التصدي لأولويات الحكومات في المسائل ذات الصلة بالتجارة والقدرة الإنتاجية على الصعيد القطري. وبدأت المجموعة تصميم وتنفيذ البرامج المشتركة، رغم اختلاف كثافة وتكوين الاقتصادات التالية: (أ) آسيا والمحيط الهادئ: أفغانستان، وبنما، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ (ب) الاقتصادات العربية: الأراضي الفلسطينية المحتلة، والجمهورية العربية السورية، والعراق، ومصر؛ (ج) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إكوادور، وبنما، وهاييتي؛ (د) أوروبا ورابطة الدول المستقلة: أذربيجان، وأوكرانيا، وبيلاروس، وجورجيا، وصربيا، وقيرغيزستان؛ أفريقيا: جزر القمر، ومالي، ومدغشقر، وليسوتو.

(ج) الإطار المتكامل المحسّن

٥٣- عند التعامل مع البلدان المشاركة في الإطار المتكامل المحسّن، تكون الأنشطة المدرجة في البرامج المشتركة متلائمة مع الأنشطة المقترحة في الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري. ويجري بالفعل تطبيق هذا النهج في المشاريع التجريبية للأمم المتحدة الجاري تنفيذها في الرأس الأخضر وموزامبيق ورواندا في إطار نهج "توحيد الأداء". ويجري حالياً تصميم أنشطة لبلدان مشاركة في "توحيد الأداء" مثل بوتان وجزر القمر وليسوتو.

٥٤- وفي حالة بوتان، تولى كل من الحكومة والأونكتاد والمجموعة اهتماماً خاصاً لتسلسل وتكامل مختلف مكونات المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة للبلد في مجال التجارة أو في مجالات متصلة بها. وقد نظّمت المجموعة حلقة عمل لفائدة صنّاع القرار بشأن الإطار المتكامل المحسّن في آذار/مارس ٢٠٠٩. وسوف تنظّم حلقة عمل أخرى بجدول أعمال أوسع نطاقاً في الربع الأخير من عام ٢٠١٠. وسيكون هدفها (أ) ضمان الاتساق بين عمليتي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار المتكامل المحسّن الجاري تنفيذهما؛ (ب) تعزيز تنسيق عمليات المجموعة على الصعيد القطري في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية؛ (ج)

مواومة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة مع الأولويات الوطنية التي حددها الخطة الخمسية العاشرة الأخيرة وسياسة التنمية الاقتصادية (٢٠٠٨-٢٠١٢) التي اعتمدت مؤخراً. ويذلل كل من الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهوداً متضافرة لتصميم هذا الحدث وتنظيمه.

٥٥ - أما فيما يتعلق بالجوانب التمويلية، فمن المنتظر أن الموارد التي قد توفرها الفئة ١ والفئة ٢ من الإطار المتكامل المحسّن سوف تستكمل من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين.

٥٦ - ولأن أموال الإطار المتكامل المحسّن لم تكن متاحة بعد في عام ٢٠٠٩ في حالة موزامبيق ورواندا، فقد تم تمويل الأنشطة المقترحة في الدراسات التشخيصية من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين.

٣- تنظيم المجموعة ومشاركتها على صعيد منظومة الأمم المتحدة

(أ) الأحداث القطرية

٥٧ - نظراً للوعي بأهمية جمع التبرعات بالنسبة لدور نهج "توحيد الأداء" ولدور المجموعة في تقديم المعونة من أجل التجارة، نظّم الأونكتاد دورة استثنائية، في جنيف يوم ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، كرّست لعمليات نهج "أمم متحدة واحدة" في رواندا. وشارك في الدورة وزير الصناعة والتجارة في رواندا ومنسق الأمم المتحدة المقيم في رواندا.

(ب) الأحداث الإقليمية

٥٨ - تيسيراً لاتصالات المجموعة مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، شاركت المجموعة في اثنتين من حلقات العمل التدريبية الإقليمية نظّمتهما أمانة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لفائدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي شرعت في صياغة أطر عمل الأمم المتحدة الجديدة للمساعدة الإنمائية في عام ٢٠٠٩: (أ) نُظّمت حلقة العمل التدريبية الإقليمية لفائدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة الآسيوية في بانكوك (آذار/مارس ٢٠٠٩): نظّم كل من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دورة تدريبية موازية بهدف شرح دور المجموعة وأهدافها؛ (ب) نُظّمت حلقة العمل التدريبية الإقليمية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في أوروبا ورابطة الدول المستقلة في براتيسلافا (آذار/مارس ٢٠٠٩) حيث مثلت المجموعة كل من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

٥٩ - وشاركت المجموعة في الاجتماع التحضيري المعني بوضع خريطة طريق للمعونة من أجل التجارة لفائدة برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، وهو

اجتماع عُقد في بيشكيك، قيرغيزستان، في آذار/مارس ٢٠٠٩. وفي هذه الحالة، كانت المجموعة تحت قيادة اللجنتين الإقليميتين العالميتين في المنطقة، وهما اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

(ج) الأحداث العالمية

٦٠- نظّمت المجموعة دورةً استثنائيةً أخرى بعنوان "تسليم المعونة من أجل التجارة" خلال الدورة السادسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. واشترك في رئاستها الأمين العام للأونكتاد والمدير العام لليونيديو، بمشاركة منظمة التجارة العالمية. وكان هذا الحدث مناسبة لعرض نهج المجموعة الذي يضع مفهوم أوجه الضعف في جانب العرض في صلب خطط المساعدة المتصلة بالتجارة ويفعّل مبادرة المعونة من أجل التجارة.

رابعاً - التقييم

٦١- في عام ٢٠٠٩، درست الفرقة العاملة التقييم الخارجي المتعمق لبرنامج الأونكتاد للسلع الأساسية. وركّز التقييم على تحديد مدى فائدة الأعمال التي اضطلع بها برنامج السلع الأساسية ومدى فعاليتها وأثرها واستدامتها استناداً إلى الولاية الصادرة عن مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر في عام ٢٠٠٤، كما استعرض التقييم فائدة مجالات العمل الموجودة في ضوء الولايات التي أسندها اتفاق أكرامنبثق عن مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وطلب القائمون بالتقييم، استناداً إلى استنتاجاتهم، أن تتبنى وحدة السلع الأساسية اتجاهاً في مجال البحث يُعنى أكثر بالمرحلة التمهيديّة، وأن تُغيّر توجهها في مجال المساعدة التقنية، وأن تكثّف الشراكات مع الجهات الرائدة في هذا الميدان، وأن تعيد تشكيل مواردها البشرية وتحفيزها. ورحبت الفرقة العاملة بتقرير التقييم الخارجي بوصفه مساهمة هامة جداً في تعزيز البرنامج ووافقت على توصيات المقيّمين الخارجيين.

٦٢- وقد حازت هذه التقييمات على الاعتراف بصفقتها أداة فعالة للغاية لتزوّد الدول الأعضاء بالمعلومات عن الاتجاه الذي تأخذه البرامج وتقدّم التوجيه الفني بشأنها، بحيث تكون المساعدة المقدّمة من الأونكتاد أكثر فعالية في تلبية احتياجات المستفيدين منها. فاستجابةً لتوصيات التقييم (TD/B/WP/196)، يتم في الوقت الحاضر، مثلاً، تقديم خدمات الأونكتاد الاستشارية بشأن الاستثمار على نحو أشمل؛ وبعد نشر استعراض سياسات الاستثمار في أيار/مايو ٢٠٠٩، طلبت حكومة الجمهورية الدومينيكية بدورها تنظيم دورات تدريبية على معاهدات الاستثمار الثنائية وعلى التفاوض بشأنها لفائدة موظفيها الحكوميين واستفادت منها، فضلاً عن تقديم يد العون للسلطات الوطنية في صياغة قانون استثمار جديد.

٦٣- وفي عام ٢٠٠٩ أيضاً، أُجريت تقييمات خارجية لثلاثة مشاريع يدعمها حساب التنمية وهي: (أ) "تعزيز القدرات الوطنية على وضع سياسات اقتصادية محلية من خلال

شبكة معهد الأونكتاد الافتراضي للتجارة والتنمية؛ (ب) "جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه: ضمان تحقيق الفوائد من خلال بناء القدرات المؤسسية وتقوية الروابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الأجنبية المنتسبة"؛ (ج) "تعزيز القدرات في البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال وضع السياسات واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالتجارة والمجالات ذات الصلة بها". وقد توصلت هذه التقييمات عموماً إلى أن المشاريع قد حققت أهدافها المعلنة، وأنه لا مجال للشك في فائدة أعمال الأونكتاد في هذه المجالات. ومن جملة ما جاء في التوصيات المنبثقة عن هذه التقييمات دعوة لزيادة التدقيق في طرائق تعزيز استدامة هذه التدخلات، فضلاً عن تقوية الرصد الداخلي وآليات الإبلاغ حتى يتسنى إجراء مزيد من تحليلات المشاريع المسندة بالأدلة.

٦٤- وقد تمكن الأونكتاد من المساهمة بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز وظيفة التقييم داخل منظومة الأمم المتحدة، لا سيما من خلال مشاركتنا في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وواصل الأونكتاد، خلال عام ٢٠٠٩، المساهمة في فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ضمن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم التي تعمل على صياغة كراسة إرشادات لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ودليل مرفق بها سهل الاستعمال يوضح كيفية إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في عمليات التقييم. وستدعم هذه المنشورات منظومة الأمم المتحدة عملياً فيما يتعلق بكيفية إدماج منظوري حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في مختلف مراحل عملية التقييم. وشارك الأونكتاد كذلك في وضع مؤشرات لقياس أداء وظيفة التقييم، وفي وضع قائمة مرجعية لتحديد نوعية تقارير التقييم خاصةً بفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وفي تحديد مبادئ توجيهية بشأن الممارسات الجيدة من أجل متابعة عمليات التقييم.

خامساً - الاستنتاجات

٦٥- استمر في عام ٢٠٠٩ تطبيق نهج المسارين في معالجة القضايا المتصلة بالتعاون التقني في الأونكتاد، وهو النهج الذي تم وضعه تماشياً مع الإصلاح على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ومع أن تقديم خدمات التعاون التقني إلى البلدان والمناطق المستفيدة قد استمر بالطريقة التقليدية، فقد حدث تقدم هام في توفير هذه الخدمات للبلدان المستفيدة بشكل أكثر تنظيمياً في سياق نهج "توحيد الأداء". وأتخذت إجراءات على صعيد الأونكتاد من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، والولايات التي أسندتها مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر، والمقررات الصادرة عن مجلس التجارة والتنمية. وأحرز تقدّم هام على جميع المستويات. أمّا على صعيد الأونكتاد، فقد استمر تنفيذ الأنشطة بلا انقطاع وتواصلت الجهود الرامية إلى زيادة الفعالية وتحسين الشفافية وتعزيز الإدارة الداخلية وتنظيم التعاون التقني وذلك بهدف زيادة أثر أنشطة

المشاريع واستدامته. وكان الغرض الأساس من الأنشطة التي نُفذت على مستوى الأمم المتحدة هو دعم تعزيز أداء المجموعة المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية ومشاركتها في تنفيذ المشاريع القطرية في إطار نهج "توحيد الأداء".

٦٦- واستمر إحراز التقدم فيما يتعلق بعملية دمج المشاريع والصناديق الاستثمارية المواضيعية. وقد توصل الاجتماع الاعتكافي مع الدول الأعضاء في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وفقاً للمقرر ٤٩٨(د-٥٦) الصادر عن مجلس التجارة والتنمية إلى عدد من المقترحات الملموسة غايتها الحد من تفتت بنية التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد. وقد كان الاجتماع الاعتكافي مفيداً بشكل خاص في إتاحة فرصة لتبادل المعلومات بوضوح وشفافية بين الأمانة والجهات المانحة بشأن عملية التجميع والعمليات المرتبطة بالتوحيد المالي للمشاريع. ومع أن معظم الجهات المانحة أكدت دعمها لتجميع المشاريع في صناديق استثمارية مواضيعية متعددة السنوات والمانحين، أشار البعض الآخر إلى أن تجميع المساهمات قد يسبب بعض المشاكل، لأن أنظمتها الداخلية التي تنظم برامج المعونة من أجل التنمية لا تسمح بذلك التجميع أو لأنها تتضمن، ببساطة، شروطاً جغرافية محدّدة فيما يتعلق بالبلدان ذات الأولوية. وقدّم مزيد من الشرح كذلك لضرورة موافقة الجهات المانحة على أي قرار يؤدي إلى إغلاق الصناديق الاستثمارية المواضيعية الموجودة وإلى تجميع الأموال لإقامة صناديق استثمارية مواضيعية جديدة. ومن جانب الأمانة أيضاً، زادت حالات التأخير بسبب المتطلبات الإدارية المعقّدة المرتبطة بتصفيات جميع الالتزامات قبل إقفال حسابات الصناديق الاستثمارية. وباتت جميع الأطراف أكثر وعياً بالصعوبات والتأخيرات الإدارية المتعلقة بعملية التوحيد. وهذه العملية مستمرة ولو بوتيرة بطيئة لأسباب كثيراً ما تخرج عن سيطرة كل من الجهات المانحة والأمانة.

٦٧- وتنشأ عن التطورات الهامة المتعلقة بعملية "توحيد الأداء"، وخاصة ما يتعلق منها بالتسليم الفعال وفي الوقت المناسب من خلال البرامج المشتركة، آثار هامة بالنسبة للأمانة والمستفيدين والجهات المانحة.

٦٨- والأمانة ملتزمة بمواصلة جهودها الرامية إلى إنشاء مجموعات مواضيعية متعددة السنوات والمانحين. وسيوفر هذا للمنظمة المرونة والقدرة على اقتراح الأنشطة مع ما تتطلبه من تمويل، وبالتالي فإنه سيتمكن الأونكتاد من المشاركة الكاملة في جهود البرمجة المشتركة في سياق نهج "توحيد الأداء".

٦٩- وينبغي أن يضمن المستفيدون مراعاة أولوياتهم الوطنية بشكل تام في عمليات إطار المساعدة الإنمائية الجاري تصميمها وإطلاقها في بلدانهم حتى يتسنى لمنظومة الأمم المتحدة، وبخاصة لمجلس الرؤساء التنفيذيين للمجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية، أن تلبى احتياجاتهم على أفضل نحو.

٧٠- ويوفر نهج "توحيد الأداء" للجهات المانحة قناتين رئيسيتين لدعم التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد هما: (أ) الصناديق الاستثمارية المواضيعية المتعددة السنوات والمانحين، (ب) الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين المنشأة على الصعيد القطري، والتي يحق للأونكتاد وللمجموعة الحصول على تمويل منها لتكملة مواردهما الخاصة (لكنها ليست بديلاً عنها). وبالإضافة إلى مساهمات الجهات المانحة في الأونكتاد، يُطلب إليها أن توفر موارد كافية للصناديق الاستثمارية المذكورة أعلاه حتى يُضمن استمرار الإصلاحات الرامية إلى تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة.